

المبحث الثالث

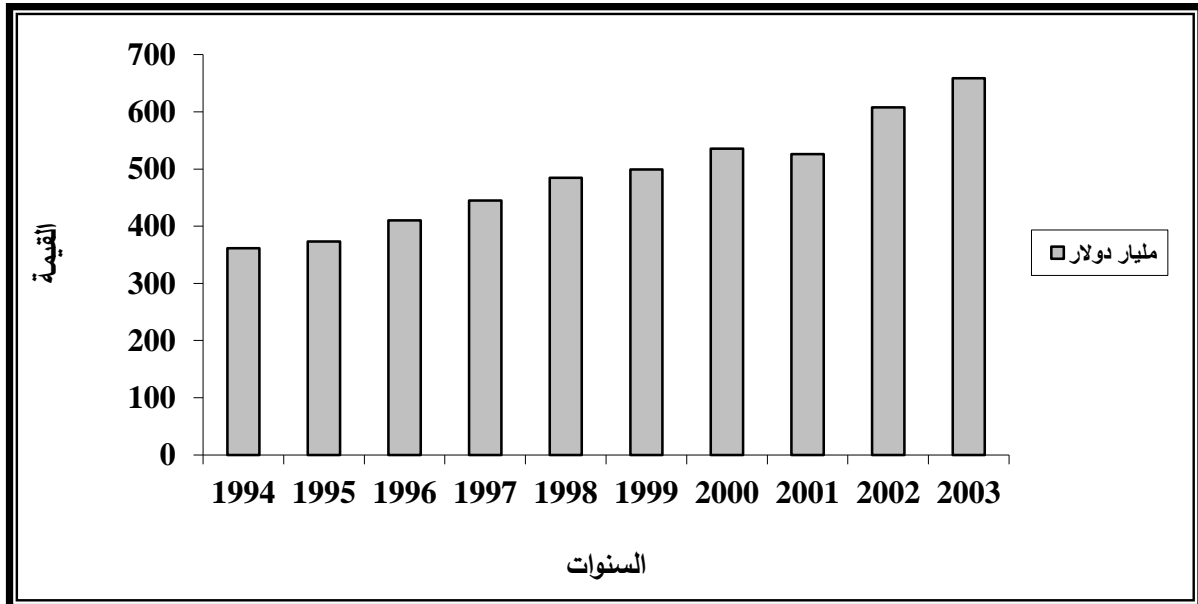
قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي والعراقي نحو الاندماج والتكتل .

اولاً - سمات القطاع المصرفي العربي

هناك مجموعة من السمات للمصارف العربية يمكن قرائتها في الجدول الآتي الذي يبين مؤشرات المصارف العربية لعام 2001 وهي كالآتي:

1- صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق الدولية وافتقارها إلى الموارد والإمكانات الفنية التي تؤهلها لتحقيق وفورات الحجم، ويلاحظ من الجدول أن حجم الأصول بلغت 526.3 مليار دولار وهي منخفضة عن العام 2000 إذ كانت أكثر من 535 مليار دولار وقد تحسن هذا الحجم عام 2003 إذ بلغ نحو 658.5 مليار دولار مقابل 611.2 مليار دولار عام 2002، ويتابع الشكل الآتي تطور حجم الأصول للمصارف التجارية العربية في المدة (2003-94).

تطور حجم الأصول للمصارف التجارية العربية في المدة (2003-94)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

2- الكثافة المصرفية:

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة. وهي متدنية في العالم إذ لا تتجاوز 0.4 على مستوى الوطن العربي مع ملاحظة التفاوت من دولة إلى أخرى وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق ليصل إلى 32 مصرفاً اهلياً يتركز ما يقارب 80% منها في العاصمة بغداد , مما يؤثر انخفاض درجة الكثافة المصرفية على المستوى الوطني والتي تحد من تطور العمل المصرفي وتضع عنه استيعاب مجالات الاستثمار الاقتصادي بمختلف ميادينه في المحافظات الاخرى ويبين الجدول التالي نسبة الكثافة المصرفية في الوطن العربي.

(1)

لبنان- البحرين- الإمارات- عمان	1 % أو أكثر
الأردن- قطر الكويت- السعودية	1 - 0.6%
المغرب- ليبيا- الجزائر	0.3 – 0.5%
السودان- مصر- سوريا	أقل من 0.3%
اليمن	0.8%

3- درجة التركيز: إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة، حيث نجد :

● استأثرت أكبر 25 مصرفاً عربياً العام 1999 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59% من الموجودات، و حوالي 46% من حجم القروض وأكثر من 65% من الودائع وبنحو 56% من حقوق المساهمين.

● استأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات- الكويت- لبنان- المغرب) في العام ذاته بحوالي 75% من الموجودات المصرفية وبحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع وفي ما يلي الجدول رقم (2) يبين الحصص النسبية لمصارف الدول العربية من القطاع المصرفي العربي عام 2000

(%)

البيان	الموجودات	حقوق المساهمين	الودائع
السعودية	21.6	23.7	19.3
مصر	19.4	22.6	19.4
الإمارات	12.2	14.6	15.5
الكويت	8.5	8.8	8.8
لبنان	7.3	4.5	7.9
المغرب	5.9	5.4	6.1
ليبيا	4.5	2.8	4.8
تونس	3.95	6.3	2.6
الأردن	2.9	3.1	2.2
قطر	2.5	2.4	2.3
سوريا	2.5	1.6	1.6
أخرى	8.75	4.2	9.5

4- كفاية رأس المال (الملاءة):

ثمة مؤشرات عدة بهذا الصدد أهمها:

- زادت حقوق المساهمين إلى 56.7 مليار دولار عام 2000 من 33.9 مليار دولار عام 1995.
- ارتفعت نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الودائع من 14.7% عام 1995 إلى 16.5% عام 2000.
- ارتفعت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي من 9.4% عام 1995 إلى 11.7% عام 2000.

جدول رقم (3) تطور المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع المصرفي العربي

(مليار دولار)

المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجمّل الموجودات	361.1	373.2	410	444.8	455.8	483.1
مجمّل الودائع المصرفية	230	235	275	303.2	328.4	343.3
حقوق المساهمين	33.9	35.1	37.1	46.7	53.5	56.7
إجمالي المطلوبات (القروض والتسليفات)	213	221.6	235	267.3	339.4	349.5
نسبة السيولة	(...)	23.3	23.6	27.3	24.0	25.5
الأرباح الصافية	(...)	(...)	6	6.8	7.5	7.8

5 - النشاط الإقراضي:

● هناك توجه واضح للتحرير المالي وتحسن المناخ المالي والمصرفي مع تراجع معدلات الفائدة.

● سجلت المؤشرات المالية الرئيسية للمصارف التجارية العربية تحسنا ملحوظا النصف الثاني من التسعينات. أذ بلغ المعدل السنوي لنمو الموجودات خلال الفترة 1995 - 2000 حوالي 6% في حين بلغ معدل نمو الودائع نحو 8.5% والقروض حوالي 10.8%

تتراوح نسبة السيولة للمصارف العربية في المتوسط بين 23.3% و 27.3% خلال الفترة من 1996-2000 وهي نسبة جيدة تدل على اهتمام المصارف العربية بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة التزاماتها أو أي طارئ.

● ما زال القطاع التجاري يستحوذ على جزء كبير من الائتمان العربي الممنوح يليه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء والإسكان ثم الزراعة.

● ما زالت القروض قصيرة الأجل تهيمن على نشاط الإقراض المصرفي العربي.

من أجل الوقوف على طبيعة وحجم وهيكل النشاط الإقراضي في القطاع المصرفي العراقي نوشر الآتي:-

أ - يعمل القطاع المصرفي في العراق على الدوام على أساس منح القروض بضمانات عينية، وهذا ما أدى إلى استبعاد (95%) من السكان من الاقتراض أضعاف مضاعفة من تلك لدى القطاع الخاص) انظر النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لعام (2003) بازل ٢ من قبل المصارف من المؤسسات المالية الرسمية وهو ما يشكل كابحا شديداً للوطأة لتنمية القطاع الخاص.

ب- بلغ حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الخاصة إلى القطاع الخاص نهاية (2001) ما يقارب (4) مليون دولار وهو ما يمثل اكبر من نصف ما قدمه إجمالي القطاع المصرفي الحكومي من قروض، رغم أن موجودات القطاع المصرفي هو فرضية الدراسة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار العراقية.

ج - من خلال الجدول (4) نلاحظ اختلال الأهمية النسبية فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية على مستوى البنوك التجارية حيث شكلت الأهمية النسبية لديون القطاع العام والقطاع الخاص من إجمالي الموجودات المقدمة من قبل المصارف التجارية للقطاعين العام والخاص ما نسبته 68% عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٧١% شكلت منها ٩,٩% ديون على القطاع الخاص بينما شكلت النسبة المتبقية وهي ١,٦١% ديون على القطاع العام كنسبة من موجودات البنوك

التجارية. وفي عام ٢٠٠٣ انخفضت الأهمية النسبية لديون القطاع العام والخاص من إجمالي موجودات البنوك التجارية ٧,٣٤%. مما يؤشر خلل واضح في سياسة النشاط الإقراضي للبنوك التجارية في العراق.

الجدول (4) الأهمية النسبية لديون القطاع العام والخاص من إجمالي موجودات البنوك التجارية

(مليون دينار)

السنوات	2001	2002	2003
التفاصيل			
اجمالي موجودات المصارف التجارية	٢٠٧٤٦٩٩,٤	٢٨١٢٦٩١,٢	٦١٦٠٢٣٠,٣
ديون على القطاع الخاص	٣.٢٢٠٣٦٨	٢٧٩٣٠١	١.٣٨٧٠٧٥
ديون على القطاع العام	١٢٠٤٧٢٤	١.١٧٢١٢١٨	١٧٥٨٥٣٦.٩
١,٢%	١٠.٦	٩.٩	٢.٦
١,٣%	٠.٥٨	١.٦١	٥.٢٨
1,(2+3)	٦.٦٨	٠.٧١	٧.٣٤

ثانياً - هيكلية القطاع

يضم القطاع المصرفي العربي، حسب إحصاءات عام 2000، 477 مصرفاً منها 353 مصرفاً محلياً، 109 مصرفاً أجنبياً، 15 مصرفاً مشتركاً. ويمكن تصنيف المصارف المحلية كالآتي: 253 مصرفاً تجارياً، 45 مصرفاً استثمارياً، و 55 مصرفاً متخصصاً في مجالات الاستثمار والإئتمان الصناعي والزراعي والإسكاني وتشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع المصرفي التجاري العربي قد حقق نمواً كمياً ونوعياً حيث بلغ عدد الفروع المصرفية 9426 فرعاً بالمقارنة بـ 9169 فرعاً عام 1999. وعلى الرغم من ذلك فما زالت المصارف العربية صغيرة الحجم حيث تمثل 1% فقط من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف عالمي، ونحو 2% من رؤوس أموالها وحوالي 3% من أرباحها الإجمالية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك اختلالاً في توزيع المصارف بين الدول العربية. ففي حين يبلغ عدد المصارف في لبنان مثلاً 66 مصرفاً، فإن القطاع المصرفي اللبناني لا يمثل إلا نحو 7% فقط من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة هناك 46 مصرفاً لكن حصتها لا تزيد عن 12% من السوق العربية، بينما، في السوق المصرفي السعودي، ثمة 11 مصرفاً فقط في حين يشكل القطاع المصرفي السعودي حوالي 22% من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي وإن القطاع المصرفي العراقي يتكون من مصرفيين حكوميين هما الرشيد والرافدين وخمس مصارف متخصصة و 32 مصرفاً في القطاع الخاص أي أنه يتكون من 49 مصرفاً يستحوذ من نشاطها ما يقارب 90% للقطاع الحكومي وهو ما يمثل فقط 8% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يؤشر خلل هيكلي كبير في بنية القطاع المصرفي.

ثالثاً - تطور عمليات الاندماج المصرفي و التملك في القطاع المصرفي

ترجع عمليات الاندماج المصرفي العربي تاريخياً إلى تجربة مصرفي الستينيات من القرن المنصرم، عندما بدأت في التأميم وسيطرة الدول على القطاع العام ولاسيما القطاع المالي والمصرفي، وجاءت تلك الاندماجات متسقة ومتطلبات المرحلة وعدت حينها عمليات دمج قسرية، لأنها حدثت بناءً على تدخل حكومي⁽³⁶⁾ وحصلت موجه أخرى في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتعثر بعض المصارف التي تكونت بفعل تصحيح أسعار النفط وكانت منذ نشوئها تقتصر إلى مقومات النجاح، فعلى سبيل المثال تعثرت مصارف أبو ظبي ودبي فدفعت السلطات النقدية والسياسية إلى دمجها⁽³⁷⁾، أما الموجه الحديثة فهي منسجمة مع الاتجاه المتزايد لعمليات الاندماج المصرفي في العالم، وهذه المرة أخذت تلك العمليات صورة الدمج الإستراتيجي أي بين مصارف كبيرة وغير متعثرة.

ويبين الجدول (5) تطور عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي في المدة (95-1999) ويمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: قلة عدد الصفقات قياساً بما يجري سنوياً على الصعيد العالمي، فمثلاً في الاتحاد الأوروبي حصلت نحو 760 حالة⁽³⁸⁾ إندماج في المدة (1995-86).

الملاحظة الثانية: تتركز حالات الاندماج في عدد قليل من الدول العربية، ففي عام 1998 كانت حصة لبنان 12 حالة من مجموع 17 حالة على الصعيد العربي، وفي عام 2000 أستمتر الوتيرة نفسها، وبلغ عددها ست حالات شملت مصارف في البحرين وتونس وعمان ولبنان.⁽³⁹⁾

جدول (5) تطور عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي في المدة (1999-95)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
البيان					
لبنان	2	.	5	12	2
الدول العربية الأخرى	1	1	3	5	3

الإجمالي	3	1	8	17	5
----------	---	---	---	----	---

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص 125.

وعلى الرغم من البطء في أنجاز عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي وهناك تقديرات تشير إلى احتمالية استمرارها في ضوء التطور الذي تشهده الأطر القانونية والتشريعية النازمة لهذه العمليات لمصارفها لزيادة رأس المال⁽⁴⁰⁾. وفي هذا المجال اختطت الدول العربية محاولات جادة وناجحة في محاولة للتعايش مع المستجدات التي أقرتها تداعيات العولمة من انفتاح في الأسواق وتطور الخدمات المصرفية التي أصبحت تعتمد بصورة متزايدة التكنولوجيا الحديثة وتمثلت تلك الخطوات بما يأتي:

1- تبذل الجهود لتحسين البيئة المصرفية والمالية العربية ويأتي في هذا الإطار تحديد أسعار الفائدة وإزالة السقوف المفروضة لتعكس ظروف السوق، فضلاً عن إلغاء القيود الائتمانية المفروضة على المصارف التجارية والسماح لها بإدارة سياساتها الائتمانية بما يعكس مخاطر السوق وإعادة هيكلة المصارف الحكومية وخصصه العديد منها، زيادة على الإجراءات الملزمة لتصدير رؤوس أموال المصارف ورفع معدل كفايتها لتتماشى مع المعايير الدولية.⁽⁴¹⁾

2- استخدام التقنيات المصرفية الحديثة التي تعود بداياتها إلى قيام مؤسسة النقد العربي السعودية عام 1986 بإنشاء نظام آلي لمقاصة الشبكات، ثم اتجهت إلى استخدام النقود البلاستيكية من خلال تطوير نظام وطني لأجهزة الصرف الآلي، وبدأ هذا النظام بالعمل في عام 1990 وعرف بإسم شبكة المدفوعات الوطنية فعزز لدعم عمليات طرفيات نقاط البيع في عام 1993، وفي عام 1999 تمكنت من ربط 1600 جهاز صرف آلي و(16000) طرفية بيع، وهذا جعل العملاء حاملبي بطاقات الصرف البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخصاً من الوصول إلى حساباتهم خلال 24 ساعة ومن كل مكان من السعودية⁽⁴²⁾. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ربطت الإمارات والبحرين وقطر بشبكات الصرف الآلي ثم السعودية وعمان، ثم العمل بمشروع موحد لإستخدام البطاقات الذكية بين دول المجلس، أما عن استخدام الانترنت فيبلغ عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية عبر الانترنت ثلاثة عشر مصرفاً في نهاية عام 1999 وهناك المزيد من التوجه العربي نحو الصيرفة الإلكترونية بأشكالها المتعددة.⁽⁴³⁾

ومن الجدير بالذكر أن تشير إلى أن الدول العربية تقتصر الى القوانين الصريحة المشجعة لعمليات الإندماج، وإنما تتم أغلبها في إطار الرغبة في تنويع الأعمال والتطلع الى العالمية.

